نووية الأخلاق الإسلامية في الاقتصاد والحياة

عثمان المودن

أستاذ اللغة العربية - باحث بمركز دراسات الدكتوراه - جامعة محمد الخامس - المغرب

ماجستير اقتصاد إسلامي وماجستير علوم شرعية وشهادة دولية في الصيرفة الإسلامية

الحلقة (١ من ٢)

لا يمكن الحديث عن الاقتصاد الإسلامي بمعزل عن العقيدة الإسلامية، لأن الاقتصاد في الإسلام كالسياسة والاجتماع وكل تفاصيل الأمور العادية والعبادية على السواء، إنما هي جزء من عقيدة شاملة لحياة الإنسان بكل أبعادها ومجالاتها فردا وجماعة؛ فهي عقيدة لا تنفصم ولا تقبل التجزئة، وهي بمثابة المقدمة الضرورية والمدد الروحي والمورد الأساس الذي ينبثق عنه الجانب العملي التطبيقي ويجليه السلوك والسيرة؛ ولا يمكن الحديث عن العقيدة الإسلامية دون الاعتراف بقوة القيم ومركزية الأخلاق فيها، ولا يمكن الحديث عن ذلك كله دون استحضار ربانية المصدر وشرف الهدف والغاية، وشرعية الوسيلة.

انطلاقا من هذه الخلفية الدينية الثابتة الصلبة، يثار سؤالان تروم هذه الورقة معالجتهما، وهما:

أولا: أليس كل اقتصاد يبدأ في الانتهاء كلما أعوزه الدين وغادرته الأخلاق؟

ثانيا: هل يليق بالمسلمين أهل القرآن ومثله معه، الدستور المشتمل على كل ما يحتاجونه في أمور دنياهم ودينهم أن يبحثوا عن حلول لمشاكلهم الاقتصادية في نظم مادية من صنع البشر، مع علمهم بنقصانها وفسادها، بل مع اعتراف عقلاء أرباب تلك النظم أنفسهم بأن: " أي مناقشة علمية لها صبغة اقتصادية لا يمكن فصلها عن الأخلاق"[1]؟

ينظر الإسلام إلى الأفكار الاقتصادية وكل ما يتبعها من ممارسات فعلية، على أنها في الحقيقة، انعكاسات وتجليات إيمانية اعتقادية لدى أصحابها المسلمين، تتبلور واقعيا من خلال سلوكات وتصرفات وتوجهات،

1- قولة للاقتصادي الانجليزي: جون ميراند كينز، أوردها محمد فتحي صقر في بحثه: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية، ص: 43

تمنح من معين نظام القيم والأخلاق الإسلامية، وتنضبط ليقينيات العقل المسلم المكلف، وفق شريعة السماء من خلال التدبر الواعي لثلاثية العلاقة بين الإنسان والكون والحياة.

وإذ أن علم الاقتصاد يدرس السلوك الاقتصادي الإنساني إلى جانب دراسته – بطبيعة الحال – للثروة والمال وما يلف لفهما؛ فهو على هذا الأساس فرع من فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ بحيث لا يستطيع الابتعاد عن المؤثرات الأخلاقية والنفسية والثقافية، رغم محاولة المنهجيات الاقتصادية الحديثة فك ارتباط الاقتصاد بالسلوك الإنساني وجعله علما تقنيا يعول بالدرجة الأولى على الأدوات الرياضية والقياسية التي تتبناها معظم النظريات الاقتصادية الفاقدة للمفاهيم الاجتماعية المحورية في حياة الناس، والغائبة عن مراعاة مصالح ومنافع كل الناس.

قضية فلسفة الأخلاق، وفيها مسألتان:

إن العلوم الاجتماعية والإنسانية المعنية هنا، ليست تلك التي نشأت وتبلورت في بيئة مناقضة لأصول ومنهج الفكر الإسلامي؛ بيئة تتعامل مع الإنسان على أنه مادة فارغة من الأخلاقيات والروحانيات، وعلى أن الاقتصاد وباقي العلوم لا حاجة لها بالدين، بدعوى أن هذا الأخير ضد سعادة الإنسان ورفاهيته في حياته؛ بل هي علوم اجتماعية وإنسانية تشتغل في حضن الدين وفقهه، الجامع بين التمام الخلقي بالشمائل والفضائل، والاكتمال العقلي بالعلوم والمعارف والكمال الديني بالتوحيد والعبادات، والقاصدة لتعظيم الله تعالى وتوحيده والسمو بالإنسان وتكريمه[1].

وعليه فإن الاقتصاد كباقي العلوم الإنسانية الأخرى يخضع في تقييمه لمعيار القياس الأخلاقي، الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يختزل في عدد من الأدوات القياسية الكمية التي تتشكل على وفقها العلوم الطبيعية الأخرى، ولعل هذا جزء مما يفهم من قول الاقتصادي البريطاني المعروف: ليونيل روبنز في أهم مقال نشره في الموضوع عام ١٩٣٢م؛ إذ قال: "الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات"؛ وعليه فإن السلوك الأناني، والسلوك الاستبدادي، والسلوك العدواني، والسلوك التملكي، والسلوك الاستهلاكي الترفي؛ أو السلوك الإيثاري، والسلوك الاعتدالي، والسلوك الإحساني الخيري. لا يمكن رصد أي سلوك من هذه السلوكات أو غيرها خارج ذات

[1] - فهمي محمد علوان، القيم الضرورية ومقاصد التشريع الإسلامي، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989 م، ص: 10

صاحبها، بل لابد من فهم المشاعر المستبطنة العميقة المكنونة في داخله، والتي مرجعيتها الفطرة السليمة والهيئة الراسخة والجانب الوضيء من النفس، بتجليات الفضيلة والصفاء والخلق السَنِيِّ، أو التي مبعثها التغرير الناشئ عن هوى النفس وشهواتها، وعن تزيين الشيطان للدنيا وزخرفها في القلوب المريضة، أو إثارة الرعب وإشاعة الفتنة، الآتي ممن يتقنون الإدارة بالتخويف والإرجاف لبلوغ مآربهم غير المعلنة. وكل ما يدل على الخلق الدَنِيّ.

ويجدر القول هنا: إن المال بمعناه الاصطلاحي الفقهي العام، الذي هو محل الاقتصاد كله، وفيه يجري التنافس وبه يحصل الإنتاج إلى جانب العمل، وبه يقع الانتفاع وعليه تنبني القيمة، إنما هو في ذات الوقت مستودع للقيم ومشتل للأخلاق، إن حَسُنَ التصرف فيه؛ وهو منبت الشرور ومصدر الرذائل، إن ساء التعامل معه؛ ففي جانب حسن التصرف، يمثل رفع الظلم عن الضعفاء والمساكين، والبذل والعطاء، والامتناع عن كل أنواع أكل أموال الناس بالباطل أهم أخلاق الإسلام في مجال المال؛ وعلى النقيض من ذلك، يمثل الظلم والجشع والربا.. وكل صور أكل أموال الناس بالباطل أحط الرذائل في المجال نفسه.

ولا يختلف اثنان، في أن ما ذكرآنفا يوضح بما لا يدع مجالا للشك، الفرق بين اقصاد إسلامي وآخر وضعي؛ هذا الأخير الذي همه ومنتهاه الزيادة في الانتاج والاستهلاك، لإشباع كل الحاجات واللذات والشهوات والرغبات المادية مستندا إلى قاعدة أن كل التصرفات الاقتصادية بشرية، وأنها لا علاقة لها بدين أو شرع، لأن الدين محله المساجد والمحاريب، وليس التجارة والسوق والمال؛ وبالتالي فإن ما يسمونه (الانسان الاقتصادي) لا ينضبط إلا لخياراته الحرة ولا يمتثل سوى لهواه ونزواته التي لا تنحصر ؛ بينما الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد أخلاقي تشكل الأخلاق فيه عروة وثقى لا تنفصم عن أي تصرف من تصرفات المسلم بما فيها تصرفاته الاقتصادية، استنادا إلى قاعدة أن المال مال الله وأن استعمال هذا المال لابد أن يجري تبعا بالضرورة لما يريد صاحبه ومالكه.

المسألة الأولى: الممارسات الاقتصادية لا تحيد عن الأخلاق

يجيز ما سبق، التصريح بأن ربط الممارسات الاقتصادية بالأخلاق هو كربط النتائج بالوسائط، فكلما صلحت الوسائل صلحت النتائج، وكلما صلحت (الأخلاق) صلحت الممارسات الاقتصادية والعكس صحيح؛ أو كربط الماء بالنبت، كلما ارتوى اهتز وربا، وكلما امتسى انطفأ وخبا، وليس يخفى – من جهة أخرى – في الواقع الراهن، إن ربط الأخلاق الفاضلة بالاقتصاد أمر مفقود، تكاد لا تجد له أثرا في

الاقتصادات الوضعية كلها؛ بل على النقيض من ذلك، تجد فتن المال والاستماتة في طلبه وتحصيله بكل الوجوه، وترى سوقا يعج بالرذيلة والفساد وكل المهلكات، ولم تعد الدنيا سوى حلبة للتصارع والتنافس والتجاذب على متعها الزائفة.

وليمعن النظر كل مسلم في قول رب العزة في الآيتين الرابعة عشر والخامسة عشر من سورة آل عمران:

زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ * قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ (آل عمران: ١٤–١٥)، ليكتشف أن عيب الدنيا ليس في حبها، وأن عيب مُتَعِها ليس في الأخذ منها، إنما العيب كله، في الرغبة في الدنيا ومتعها المؤدية للرغبة عن الآخرة وحلاوتها؛ وأن الشر كله في طلب المسلم الدنيا الفانية بالآخرة الباقية، فيخسر الباقية ويذل بالفانية، بيد أن الصواب كله في الموازنة بين متع الدنيا ونعيم الآخرة، مع إيثار ما يخلد على ما يزول، وهو المآب الحسن المقرون برضوان الله تعالى، ولذلك قيل: " العارف لا يأمر الناس بترك الدنيا فإنهم لا يقدرون على تركها، ولكن يأمرهم بترك الذنوب مع إقامتهم على دنياهم"[1]، وقال حكيم مفاضلا بين ما يبقى وما يفنى: عجبت ممن يحزن على نقصان ماله ولا يحزن على فناء عمره وعجبت من الدنيا مولية عنه والآخرة مقبلة إليه يشتغل بالمدبرة ويعرض عن المقبلة"[2].

لقد ورد في القرآن الكريم لفظ (الدنيا) بقدر عدد ورود لفظ (الآخرة) وهو عدد سور القرآن، لكن ما ورد لفظ الدنيا في كل مرة إلا مذموما مُحَقَّرًا؛ وفي ذلك إشارة طبعًا، إلى منزلة الآخرة التي وجب أن تكون الدنيا خادمة لها وجسراً إليها، محققة السعادة لصاحبها؛ وإلا فحزن وغم وسخط وسوء عاقبة لمن رغب عن الآخرة ورغب في الدنيا؛ ففي حديث روي من طرق عدة مرفوعا وموقوفا قال ابن مسعود: "**من أراد الآخرة أضر بالدنيا ومن أراد الدنيا أضر بالآخرة** فيا **قوم أضروا بالفاني للباقي**".

---

[1] - ابن القيم الجوزية، الفوائد، تحقيق أحمد علي سليمان، ط:1، دار الغد الجديد، المنصورة، مصر، 2005م، ص: 148

[2] - ابن أبي الدنيا القرشي، كتاب الزهد أو ذم الدنيا كما جاء في المصادر، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط:1، دار ابن كثير، 1999م، ص: 169

وإن إنسانا همه الدنيا وما فيها، يطلبها بكل وسيلة ولا يرعوي لفضيلة، ولا ينضبط لرقابة ذاتية ولا يستشعر أي مسؤولية، ولا يضع لشهواته ونزواته حدا، ولا يَرْقُبُ منها خطورة ولا أذى، إنما مثله كأحد الأمثلة التقليدية المنثورة في قصص الحيوانات عن نملة وقطرة عسل: فقد عثرت نملة في طريقها على قطرة عسل فتذوقتها ثم همت بالذهاب، لكن حلاوة العسل راقتها فعادت ورشفت رشفة أخرى، ثم أرادت الانصراف فلم تستطع، لحبها مذاق العسل؛ لكنها هذه المرة لم تكتف بارتشافها العسل من حافة القطرة على مهل، بل قررت الاستمتاع بلذاته فانغمست في القطرة انغماسا، ولما أرادت الخروج لم تجد إلى ذلك سبيلا؛ لقد كبل العسل أيديها وأرجلها والتصق صدرها بالأرض، ولم تقدر على الحركة، فظلت على هذه الحال حتى ماتت قتيلة طمعها وأنانيتها وحبها المفرط للمتع واللذات؛ ولو أنها اكتفت بالقليل لاستفادت ونجت.. إن هذا التمثيل القصصي فيه عبرة لبني البشر؛ فكذلك الإنسان لو اكتفى بما يكتسبه من حلال بحق وعدل، وتمتع بنعيم الدنيا ضمن الحدود التي شرعها الله دون الانغماس في لذاتها، والالتهاء بها عن التزود بزاد الآخرة لفاز بنعيم الدارين؛ إنه لا شيء يبيد النعم ولا شيء يبقي النقم ويخلق المحن مثل الظلم والباطل بشتى أشكاله؛ وإن العقلاء مدعوون للتفكر في شِعْرٍ حكيمٍ، منسوب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه قال فيه:

تفنى اللذاذة ممن نال صفوتها من الحرام ويبقى الإثم والعار

تبقى عواقب سوء من مغبتها لا خير في لذة من بعدها النار

وإن إنسانا همه الدنيا يطلبها بكل وسيلة متنكرا لكل فضيلة، إنما هو فاسد مفسد، بصريح كلام رب العالمين، يقول سبحانه: **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**(الروم: ٤١)؛ وهو فاسد مفسد بمضمون حديث خير البشر أجمعين، قال عبد الله بن عباس: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم: خمس بخمس**، قيل يا رسول الله وما خمس بخمس؟ قال: **ما نقض قوم العهد إلا سلط عليهم عدوهم وما حكموا بغير ما أنزل الله إلا فشا فيهم الفقر وما ظهرت فيهم الفاحشة إلا فشا فيهم الموت وما طففوا المكيال إلا منعوا النبات وأخذوا بالسنين وما منعوا الزكاة إلا حبس عنهم القطر**[1].

[1] - حديث عبد الله بن عباس، صحيح الجامع الصغير، رقم: 3235

ليس يغيب إذًا، أن الفهم السليم لمجريات الأحداث قديما وحديثا يَفْتَرِض ألا يشك أحد في أن المحن الاقتصادية و(السِّنِينَ) التي أصابت الأقوام عبر التاريخ، مرتبطة ارتباطا مطردا بالمعاصي المرتكبة وأعمال الفسق المقترفة والرذائل المنتشرة والمظالم الشائعة، أليس يقول رب السموات والأرض: **وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ** (الأعراف: ١٣٠)؛ قال الطبري في تأويل هذه الآية: " ولقد اختبرنا قوم فرعون وأتباعه على ما هم عليهم من الضلالة بالسنين، أي بالجدوب سنة بعد سنة والقحوط، واختبرناهم مع الجدوب بذهاب ثمارهم وغلاتهم إلا القليل عظة لهم وتذكيرا لهم لينزجروا عن ضلالتهم ويفزعوا إلى ربهم بالتوبة"[1]؛ وذكر الرازي في مفاتيح الغيب ما أجمع عليه المفسرون قبله – ومنهم الطبري – فيما يخص هذه الآية فقال: " إن المفسرين قالوا: يريد الجوع والقحط عاما بعد عام... وإنما أنزل عليهم هذه المضار لأجل أن يرجعوا عن طريق التمرد والعناد إلى الانقياد والعبودية وذلك لأن أحوال الشدة ترقق القلب وترغب فيما عند الله"[2]؛ وإن ما حصل لقوم فرعون لا يقتصر عليهم ولا يعنيهم وحدهم، وإن كان السبب خاصا بهم؛ إنما هو برهان على ما حصل لغيرهم قبلهم، وما قد يحصل لمن بعدهم، كلما تكرر نفس السبب المحمول لفظه على العموم ولا عبرة بخصوصه؛ لأن الشريعة عامة، جاءت لكل العالَمين، ولا يجوز حصر الحكم فيها على السبب الخاص ولا على أفراد معدودين، وإلا كان ذلك ضعفا وقصورا منها؛ وبالتالي فإن الآية وإن نزلت في آل فرعون إلا أنها تشمل كل من ضل وطغى، وعاند وبغى، واستكبر وعصى مثلهم؛ وهذا مراد الإمام الغزالي في قوله: "ورود العام على سبب خاص لا يسقط دعوى العموم.. والدليل على بقاء العموم أن الحجة في لفظ الشارع لا في السؤال والسبب"[3]، ولذلك اشتهرت عند الأصوليين – بناء على ما سبق – قاعدة أصولية دقيقة، اعتمدها الجمهور في فهم النصوص العامة التي لا تعارض بينها، تقول: " العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب".

---

[1] - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: بشار عواد معروف ومن معه، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م، ج:3، ص:486

[2] - الرازي، مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير، ط: 1، دار الفكر بيروت، لبنان، 1981م، ج: 14، ص: 224

[3] - أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ط: 1، دار الفكر، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1324 هجرية، ج: 2، ص: 60

كما يفترض أن لا يشك كل مسلم عاقل لبيب، أن ما يعتري الأرض اليوم من فساد ونقم، وبلاوي وأزمات، هي بالأسباب ذاتها: التحلل من كل فضيلة وخلق، والاستخفاف بشرع الله على أرضه، والتنكر لمهمة الإنسان في الأرض.. إنه التاريخ يعيد نفسه وفق معادلة: كلما تمت وتحققت المقدمات وتشابهت، ظهرت وحضرت النتائج وتناظرت؛ ويدعو كل مسلم إلى استحضار قصص كل من أصحاب البستان في سورة القلم، وقارون في سورة القصص، ويوسف في سورة يوسف، من كتاب الله عز وجل، وإلى حسن قراءة هذه القصص ووعي دروسها، ليعرف كيف تتغلغل الأخلاق والفضائل في جميع التكاليف الشرعية، من عقائد وعبادات، وعادات وعقود ومعاملات، وعقوبات ونظم وسياسات وعلوم واقتصادات، ذلك لأن الأخلاق هي الأسس والقواعد الأولى للتشريع الإسلامي.

وليس الغرض في هذه العجالة، استعراض هذه التشريعات وأبعادها الأخلاقية، ففي ذلك كلام يطول، بيد أني أكتفي بالتذكير بأن أوائل الأوامر والنواهي التي أنزلت على رسول الهدى صلى الله عليه وسلم مع التوحيد، إنما كانت أوامر ونواهٍ خُلُقية؛ فأول أمر في قوله تعالى: **وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ** (المدثر: ٣) إشارة منه سبحانه إلى صفاء ونقاء الروح من دنس الشرك، استعدادا لتلقي الأمر الثاني من قوله جل وعلا من السورة نفسها: **وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ** (المدثر: ٤)، قال الشيخ عبد الله دراز شارحا هذا الأمر الإلهي الثاني: " أما بعد فما كنه تلك الثياب التي أمرنا بتطهيرها؟ أما الحرفيون الماديون فإنهم يفهمون منها أدنى معانيها إلى حسهم ذلك اللباس الذي توارى به أبداننا، وأما المتفقهون في أسرار اللغة والدين فإنهم يفهمون منها شمائل الأخلاق التي قال الله في شأنها: **وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ** (الأعراف: ٢٦).

بل أكثر من هذا، إن الأخلاق هي المبرر الوجودي للإنسان على الأرض، فالإنسان مكلف بوظيفة كونية أساسها الفعل الأخلاقي، ليس في السوق والمعاملات فقط كما قد يُظَن، بل حتى في العقيدة والعبادات، وفي كل تفاصيل الحياة باختيار مسؤول منضبط لأوامر الله التكليفية التي جاءت بها النصوص الشرعية القرآنية والحديثية؛ ولذلك لا نكاد نجد نصا من نصوص الدين يخلو من الحث على الأخلاق، إن لم يكن تصريحا فتلميحا؛ بل إن الربط بين الأخلاق وباقي الدين ربط متين، حتى إن لفظي الدين والخلق قد يطلق أحدهما ويراد به الآخر؛ ولعل هذا مراد ابن تيمية في قوله: " لفظ الإيمان إذا أطلق في القرآن والسنة يراد

به ما يراد بلفظ البر وبلفظ التقوى وبلفظ الدين"[1]، والبر – كما هو معلوم – هو الخلق الحسن بمنطوق الحديث الصحيح: **البر حسن الخلق والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس**[2]، سواء بين العبد وربه، أو بين العبد المسلم وأخيه المسلم، أو بينه وبين عموم الناس صالحهم وشرهم، مؤمنهم وكافرهم مستقيمهم وفاسقهم.. وباقي المخلوقات في الكون.

المسألة الثانية: مصادر الأخلاق في الإسلام

يخبر التاريخ مؤكدا، بأن ارتباط الأخلاق بالدين لا يختص ولا يقتصر على الرسالة المحمدية، بل إننا نجد الأخلاق مقترنة دائما بكل الأديان والرسالات في جميع مراحل الوجود البشري، وفي جميع الأمم والأقوام السابقة، بدليل أن محمدا صلى الله عليه وسلم جاء برسالة **مُتَمِّمَة** لمكارم وصالح الأخلاق، ففي الحديث: **إنما بعثت لأتمم مكارم** (وفي رواية صالح) **الأخلاق**[3]؛ والتتمة تقتضي المقدمة وتحيل عليها، وهذا معناه أن الدين يعتبر أغزر رِفْد ومَدَد للأخلاق والقيم، وأقوى داعم، وأول ناصر لتوطينها في المجتمعات، ويكفي أن دعاة الأخلاق ورُعاتها هم الأنبياء والمرسلين وورثتهم العلماء الصلحاء.

لكن هناك جانب مهم في مسألة نشأة الأخلاق لا يجوز إغفاله، لأنه يعد مصدراً لها كذلك، وهو الفطرة، التي هي في الحقيقة أسبق من الدين، لكنها دالة عليه، أو هي الدين نفسه (دين الإسلام) باعتراف نصوصه وإجماع أهل التأويل: **فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ**(الروم: ٣٠) وفي الحديث القدسي قال صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه: **إني خلقت عبادي حنفاء كلهم وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم**[4]، ولذلك ورد لفظ الفطرة في القرآن الكريم والسنة النبوية جامعا لمعاني: الحالة الابتدائية السليمة المستقيمة، التي يكون عليها المولود قبل أن يطرأ عليه التغيير ويَحِلَّ به التضليل: **كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**[5]؛ فالفطرة إذًا، تَوْقٌ تلقائي، وانعطاف ابتدائي، وهيئة أصلية، مشتركة بين جميع الناس قلوا أو كثروا، وإن اختلفت أديانهم وأزمانهم، وأجناسهم، وأوطانهم، وأحوالهم، وفئاتهم، ودرجاتهم.. ولذلك تجد كل

---

1 - ابن تيمية، كتاب الإيمان، تحقيق جماعة من العلماء، دار ابن خلدون، الاسكندرية، د.ت.ط، ص: 158
2 - حديث النواس بن سمعان، أخرجه مسلم في صحيحه
3 - حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي في السنن الكبرى وغيره من طرق أخرى
4 - حديث عياض بن حمار المجاشعي، أخرجه مسلم في صحيحه
5 - حديث أبي هريرة، أخرجه الشيخان في صحيحيهما

الناس يستقبحون الأخلاق السيئة ويعترضون على مقترفيها، ويستحسنون الأخلاق الحسنة ويثنون على فاعليها؛ ولا يُظَنُّ أن واحدا منهم بفطرته، يقبل الظلم ويمنع العدل، ويحب الخيانة ويكره الأمانة، ويدفع الرحمة ويجلب القهر، ويطمئن إلى الحرام ويحترز من الحلال.. قال أحد العارفين اللاحقين مؤكدا: " أهل الأقطار قاطبة يمدحون المحسن ويذمون المسيء بعقولهم من دون معرفة الشرائع، بل مَنْ مَيَّز من الصبيان مدح مَنْ أحسن وذَمَّ من أساء"[1]، وقال قبله أحد المجتهدين السابقين موضحا: " الإنسان من نفسه يجد من لذة العدل والصدق والعلم والإحسان والسرور بذلك ما لا يجده من الظلم والكذب والجهل، والناس الذين وصل إليهم ذلك والذين لم يصل إليهم ذلك يجدون في أنفسهم من اللذة والفرح والسرور بعدل العادل وبصدق الصادق وعلم العالم وإحسان المحسن ما لا يجدونه في الظلم والكذب والجهل والإساءة، ولهذا يجدون في أنفسهم محبة لمن فعل ذلك وثناء عليه ودعاء له وهم مفطورون على محبة ذلك واللذة به، لا يمكنهم دفع ذلك من أنفسهم كما فطروا على وجود اللذة بالأكل والشرب والألم بالجوع والعطش"[2].

هكذا يبدو أن للأخلاق مصدران رئيسان يستمد منهما الجهاز الخلقي في الإنسان حيويته وقوته واستمراره، هما: الدين والفطرة؛ لكن بالعودة إلى تاريخ النظرية الأخلاقية وإلى صيرورة تطور وتبلور صيغها العملية في المجتمعات، يظهر أن العرف والعادة، يساهمان كذلك في رسم شكل المنظومة الأخلاقية وفلسفتها؛ وبذلك يضاف إلى الفطرة والدين مصدر آخر يسميه فلاسفة الاجتماع: الأخلاق العرفية، ويقصد بها مجموع ما استقر عليه الناس وأصبح جاريًا بينهم على سبيل التراضي والتوافق والاحترام، من أداءات وسلوكات يعيبون انتهاكها ويباركون التزامها؛ وهذا يعني أن الأخلاق والقيم، ما هي إلا مجرد انعكاس للحياة الاجتماعية بتجاربها وثقافاتها وتفاعلاتها الفكرية وأبعادها الفلسفية؛ غايتها مراعاة الآخرين وكسب رضاهم، والحفاظ على الاعتبار الاجتماعي بينهم، عن طريق الالتزام بما تم التوافق حوله؛ ومهما يكن فإن الفكر الإسلامي لا ينكر تأثر الأخلاق بمحيطها الاجتماعي، ولا ينكر قدرة المجتمعات على تشكيل القيم والأخلاق، لكنه في نفس الوقت، اعتبر أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا في إطار الاستمداد من المصدرين السابقين، وبالتالي فالأخلاق العرفية ناشئة عن الدين والفطرة، ومُتَرَقِّيَة بهما أو

[1] - الأمير الصنعاني، إجابة السائل شرح بغية الآمل، تح: حسين السياغي وحسن الأهدل، ط:1، مؤسسة الرسالة، 1986م، ج:1، ص: 221

[2] - ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ط: 3، مطبعة معارف لا هور، باكستان، 1977م، ص: 423

منتكسة خائرة بدونهما، متى ضُيِّعَتْ نقطة الارتكاز، التي هي الدين والفطرة معه على سبيل التدقيق؛ والتي هي الدين منفردا على سبيل التحقيق؛ على اعتبار أن الفطرة من الدين كما سيأتي في الصفحات الموالية؛ حيث سيظهر أن العرف الاجتماعي هامشي وتبعي في مسألة الأخلاق، وأنها راجعة بالأساس إلى الدين والفطرة كمصدرين أصلين ثابتين لها؛ فالأخلاق في النهاية إذًا: "بعضها خُلق مطبوع وبعضها خُلق مصنوع لأن الخُلق طبع وغريزة والتخلق تَطَبُّع وتَكَلُّف.. فتصير الأخلاق نوعين: غريزية طُبِعَ عليها ومكتسبة تَطَبّع بها"[1].

إن الاهتمام بالأخلاق في القرآن والسنة حكما وتشريعا، دليل قوي على منزلتها في حياة الناس، وفي حركتهم على الأرض، ودليل على ثقلها في ميزانهم يوم حساب ربهم؛ والأخلاق في الإسلام علة من علل تكريم الإنسان وتفضيله والثناء عليه؛ ثم إنها الواجهة الأبرز التي يراها الناس في الناس؛ في حين لا يرون فيهم عقيدتهم، لأن محلها القلب الذي لا يطلع عليه سوى فاطرِه، كما لا يرون كثيرا من عباداتهم؛ لكن تبقى الأخلاق والفضائل الإسلامية أقوى ما يدفع الشبهة عن الدين وأقوى شاهد عيان على كل مؤمن، تُرى عقيدتُه وعباداتُه وتتميز درجته في المجتمع عن دَرَكَتِه فيه من خلالها، وتُقَيَّم على أساسها، ولقد كان هذا علم وفهم السلف الصالح وعليه بنوا أعمالهم وتصرفاتهم؛ ولذلك جاء في قول منسوب لأحد الخليفتين العمرين ردا على سؤال "كيف ذلك؟" بعد أن قال لبعضهم: " كونوا دعاة إلى الله وأنتم صامتون" فأجاب: "بأخلاقكم"؛ وقال ابن القيم مبدعا وحاسما في هذا المعنى: "الدين كله خلق فمن زاد عليك في الخلق زاد عليك في الدين"[2]؛ وهذا يؤكده أيضا، ما جاء في كثير من الأحاديث، منها قوله صلى الله عليه وسلم: **إن المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم**[3]؛ وقوله صلى الله عليه وسلم: **من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه**[4].

---

[1] - الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك، تح: محيي هلال السرحان ومن معه، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص:4

[2] - ابن القيم، مدارج السالكين، تح: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط: 7، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2003م، ج:2، ص: 294

[3] - حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه أبو داود في سننه

[4] - حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري في صحيحه

أفليس إذاً، في الصيام ترك للغو والسب والنميمة والكذب والقذف...؟ وأليس في الحج ترك للرفث والفسوق والجدال..؟ وأليس في الزكاة والصدقات ترك للبخل والجشع والتكبر وكل شرور النفس؟ وأليس في الصلاة ترك لكل فحش ومنكر؟ ثم أليست الدعوة إلى ترك الرذائل والمنكرات هي في ذات الوقت استدعاء لأضدادها: الفضائل والمكرمات، وحض عليها في سائر العبادات وكل أصول العقيدة والإيمان؟ أو لنقل: أليست الدعوة إلى الإقبال على الفضيلة هي في الآن نفسه دعوة إلى الإدبار عن نقيضها الرذيلة؟ ولنفهم أن في الإقبال تحلي وفي الإدبار تخلي وأن الأول يقتضي الثاني، لأن قبول المحل لما يوضع فيه مشروط من ضده كما قرر الأصوليون.

لقد نَفَت الشريعة بمنطوق نصوصها، الإيمان عن المرابي، ونفته عن المقامر، وعن المبذر، ونفته عن المتاجر في الخمر وما يقاس عليه، ونفته عن التاجر الفاجر بكذبه ونفاقه وتزييفه وخيانته وتدليسه وكثرة حلفه، ونفته عن الظالم والغاصب وآكل أموال الناس بالباطل، ونفته عمن لا أمانة له ولا حياء له، ونفته عمن بات شبعان وجاره جوعان، ونفته بمفهوم المخالفة، عمن لا يكرم ضيفه، وعمن لا يقول خيرا أو لا يصمت عن قول شر، وعمن لا يُعاهَد ولا يُواعَد ولا يُؤتمن ولا يُصدَّق، ونَفَته عمن لا يحسن ولا ينفق ولا يتصدق..

وكل ما توارد من نصوص قرآنية وحديثية في هذه الشؤون الأخلاقية، إنما هي دلائل لا لبس فيها، على التصاق الأخلاق والقيم التي قررها الإسلام، بالعقيدة والإيمان والدين والفطرة السليمة الثابتة؛ ودلت عليه كذلك بالدليل الحي والممارسة الواقعية، السيرة الشخصية لأكمل الخلق إيمانا وأحسنهم خلقا، نبي الهدى والرحمة صلى الله عليه وسلم، حتى بات واضحا ومؤكدا بما لا يدع مجالا للسؤال، بأن أصل الدين وكل رسالاته وشرائعه، يوجزها قول الله عز وجل في حق رسوله مادحا وشاهدا- وكفى به شاهدا-: **وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ**(القلم: ٤)؛ وقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح محققا لهذه الشهادة ومجسدا للهدف النبيل الذي بعث من أجله في أكمل صورة وأرقاها: **إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**[1].

[1] - حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري في الأدب (273) وأحمد في المسند (8729) وغيرهما من طرق أخرى وبألفاظ أخرى

هذان النصان القرآني والحديثي، أجمع المفسرون المتقدمون والمتأخرون على السواء، أنهما يتضمنان العنصر **النووي** الذي يدور حوله دين الإسلام ونظامه بأكمله وهو: الأخلاق، والتي يؤدي ضياعها وفقدها إلى إرداء وتهديم حقيقة الاقتصاد، واغتيال روح نظامه، علما أن نفس الشيء يتهدد السياسة والاجتماع وباقي نظم الحياة البشرية الفردية والجماعية، كلما أهملت الأخلاق وانتهكت؛ ثم إن إهمالها وانتهاكها، إهمال وانتهاك للدين والفطرة معه، بينما حفظها وتحقيقها حفظ وتحقيق لهما، بناء على ما تقرر نقلا وعقلا بأن الدين والأخلاق أمران متلازمان وجودا وعدما بلا انفكاك؛ فلا دين بغير أخلاق، ولا أخلاق متجلية دون دين؛ قال الطبري في تأويل الآية السابقة: " إنك يا محمد لعلى أدب عظيم وذلك أدب القرآن الذي أدبه الله به وهو الإسلام وشرائعه"[1]، وقال الفقيه المفسر الأندلسي ابن أبي زمنين في الآية نفسها يعني: " دين الإسلام "[2]؛ والشيء نفسه أكده ابن عطية في معرض تفسيره لنفس الآية، معتمدا على رأي من دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم بالتفقه في الدين وعلم التأويل، فاستحق لقب ترجمان القرآن وحبر الأمة، حيث قال في تفسير المحرر الوجيز إن: " ابن عباس عبر عن الخلق بالدين والشرع وذلك لا محالة رأس الخلق ووكيده"[3].

ولم يخالف المفسرون المتأخرون تفسير من سبقهم لهذه الآية فهذا السعدي يقول: " حاصل خلقه العظيم ما فسرته به أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لمن سألها عنه فقالت: كان خلقه القرآن"[4]، وهذا سيد قطب يقول كلاما بليغا في تفسيره لهذه الآية:" الناظر في العقيدة كالناظر في سيرة رسولها يجد العنصر الأخلاقي بارزا أصيلا فيها تقوم عليه أصولها التشريعية وأصولها التهذيبية على السواء"[5]؛ وهذا شيخ الإسلام المالكي ابن عاشور يؤكد كل ما سبق فيقول: "واعلم أن جماع الخلق العظيم الذي هو أعلى

---

[1] - ابن جرير الطبري، مصدر سابق، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 1، دار هجر، القاهرة، 2001م، ج: 23، ص: 150

[2] - ابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز، تح: حسين بن عكاشة ومن معه، ط: 1، الفاروق الحديثة، القاهرة، 2002م، ج: 5، ص: 19

[3] - ابن عطية، المحرر الوجيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ج: 5، ص: 346

[4] - السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمان اللويحق، ط: 2، دار السلام، الرياض، 2002م، ص: 1036

[5] - سيد قطب، في ظلال القرآن، الطبعة الشرعية 32، دار الشروق، القاهرة، 2003م، ج:6، ص: 3657

الخلق الحسن هو التدين"[1] . . وبالإجمال فإن المتتبع المستقرئ لتفاسير هذه الآية منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم يجدها تتوحد حول بيان تَوَشُّج الأخلاق بالدين، وتؤكد أنها عروته الوثقى، لا تنفصم عنه أبدا.

إذًا ليس مستغربا، أن كان النهج الذي سلكه الله سبحانه وتعالى في عرض أوامره التكليفية وفي إرساء مقومات الوجود الإنساني في الكون، يمر دائما عبر الحث على مكارم الأخلاق، وعلى تثبيت أصول الأدب والتربية وجميل العادات ففي سورة الحجرات التي سميت كذلك، باعتبار مكان سبب نزولها، وتسمى سورة الأخلاق عند كثيرين، باعتبار موضوع سبب نزولها، يبدأ سبحانه بذكر الإيمان (العقيدة) ويخاطب أهله خمس مرات ب: **يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا**؛" وإذا سمعت الله يقول: **يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا**؛ فأرعها سمعك فإنه خير يأمر به أو شر ينهى عنه"[2]؛ ويرشد سبحانه بعد كل نداء، إلى صنف من أصناف مكارم الأخلاق بطريق النهي عن أضدادها والتحذير مما ينجم عنها من شرور؛ وقد اختار الله سبحانه طريق النهي ليكون أولا: كل واحد منها دالا على بقية نوعه ومحذرا في الوقت نفسه من عكسها[3]؛ فالنهي عن شيء أمر بضده، وفعل المأمور يلزمه ترك المنهي عنه كما تقرر عند جمهور الأصوليين؛ ولتتضح ثانيا: أحكام الأوامر بالنواهي كما تتضح أحكام النواهي بالأوامر، إذ لكل مسألة من الأوامر وِزان من النواهي وعلى العكس[4]؛ وليتأكد ثالثا: بأن اعتناء الشرع وتركيزه على اجتناب المنهيات أقوى وأشد من اعتنائه وتركيزه على فعل المأمورات؛ ولذلك اعتبر العلماء أن النهي يأتي للتحريم والأمر يأتي للاستحباب ما لم يقترن بدليل وجوب؛ وهذا يعني أن الامتثال للنهي لا يحصل إلا بترك الجميع وأن الامتثال للأمر يحصل بقدر الاستطاعة؛ فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: **إذا نهيتكم عن شيء فانتهوا وإذا أمرتكم بشيء فاتوا منه ما استطعتم**[5].

ومعلوم أن في اجتناب المنهيات، اجتناب للمفاسد والضرر المخالف لحكمة الشارع من النهي؛ وتحقيق للمصالح والخير وتوجه إلى إنفاذ القيم وترسيخ الأخلاق الحسنة، بإعمال القواعد والضوابط الشرعية في

---

1 - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج: 29، ص: 64
2 - قول لعبد الله بن مسعود ورد في الأثر
3 - (ينظر) الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج: 26، ص: 218- 219
4 - (ينظر) ابن قدامة، روضة الناظر، ط:2، جامعة الإمام، 1399 هجرية، ص: 226
5 - حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما

الاقتصاد والمال، وعلى رأسها القاعدة الكبرى" لا ضرر ولا ضرار"وما يندرج تحتها من قواعد فرعية، يتسع مجال تطبيقها لكل جوانب الاقتصاد وأبواب المعاملات المالية؛ وليس أقوى دليلا على هذا من تحريم الربا، فتحريمه من جهة، منع لكل ظلم وشر يخطر على بال وإن صغر، وابتغاء من جهة ثانية، لكل عدل وخير يخطر على بال وإن قل؛ ولخطورة الربا حرمه اليهود بينهم، وحرمته النصرانية في أصولها، وأنكره واستبشعه الفلاسفة والمشرعون والمفكرون قديما وحديثا؛ مثل واضع قانون أثينا، أحد حكماء الإغريق السبعة: سولون، ومؤسس الفلسفة الغربية: أفلاطون، الذي نهى عنه في كتابه (القانون)، وأرسطو الذي صرح بأن النقد لا يلد النقد[1]؛ ولنفس خطورة الربا استمر استنكاره واستقباحه من طرف كل عقل سليم إلى اليوم؛ وهكذا في تحريم الاحتكار والتدليس والتطفيف والاكتناز والرشوة والخمر والبغاء والميسر.. وكل صور البيع المحرمة وأكل أموال الناس بالباطل، وكل موبقات الاقتصاد التي أصبح ضررها اليوم على الفرد والجماعة والدولة عين اليقين.

إن اقتران الأخلاق بكل جوانب حياة الإنسان من خلال دستور الأخلاق الذي جاء في القرآن والسنة عموما، ومن خلال نواهي سورة الحجرات وباقي نواهي آيات وأحاديث الأخلاق على وجه الخصوص، معناه أن: "رسالة الإنسان في هذا الكون هي ملء الوجود بالقيم"[2]؛ وهي في ذات الوقت بدلالة الاقتضاء، رسالة في هذا الكون لتنقية الوجود من الرذائل والسوءات، ولذلك من المنتظر، بل من المفترض في واقع الناس عموما وواقع المسلمين من باب أولى – كما يفهم من كلام عبد الله دراز – أن يمارس النفوذ الأخلاقي واجبه على كيان الإنسان[3]في كل زمان ومكان.

[1] - (ينظر) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، يوسف القرضاوي، ط:3، مكتبة وهبة، القاهرة، 2008م، ص: 283

[2] - إسماعيل الفاروقي، التوحيد مضامينه على الفكر والحياة، ترجمة السيد عمر، دار البحوث العلمية، 2010م، ص: 122

[3] - عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، دار البحوث العلمية، ص: 678